محددات السياسة الخارجية

د/ محزم عبد المالك

قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي

تعريف المحددات:

ويقصد بمحددات السياسة الخارجية أنها مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة. وتعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع، أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية. وتنقسم محددات السياسة الخارجية الى محددات داخلية ومحددات خارجية.

1/ المحددات الداخلية:

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، والمرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي، والتي يمكن للدولة من خلالها أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية. وتشتمل المحددات الداخلية على: المحددات الجغرافية، والمحددات البشرية، والمحددات الشخصية لصانع القرار، والمحددات المجتمعية، والمحددات السياسية، والاستقرار السياسي، والمحددات العسكرية.

- **الموارد الطبيعية:**

ويقصد بالموارد الطبيعية جميع ما يتوفر في الدولة من مصادر طاقة أو معادن، أو مواد غذائية، وغير ذلك من موارد، الأمر الذي يساهم في استقلالية الدولة من الناحية الاقتصادية، مما يؤثر على قوتها في السياسة الخارجية التي تكون قراراتها مستقلة وغير تابعة لدول أخرى وتحقق مصلحة الدولة الوطنية العليا، هذا بالإضافة إلى قدرة الدولة القوية اقتصاديا على التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى .

- **المحددات البشرية:**

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء القوة العسكرية القادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية خلال أوقات السلم والحرب، ويؤثر العامل البشري أيضا في توفير الأيدي العاملة داخل الدولة أو كعمالة وافدة في الخارج وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن العامل البشري لا يمثل مقياسا مطلقا لقوة الدولة؛ لأن هناك دول ذات تعداد سكاني كبير ولكنها ليست قوية على الصعيد الخارجي، وتعاني من مشاكل داخلية كالانفجار السكاني، والفقر، والبطالة، وغير ذلك من مشاكل، الأمر الذي يحتم على الدولة التخفيف من تلك المشاكل عن طريق الاقتراض، وهذا يؤثر على سياستها الخارجية ويجعلها تابعة لتوجهات سياسة الدول الدائنة.

- **المحددات الشخصية لصانع القرار:**

انطلاقا من أن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، وأن الرئيس يمثل في بعض الدول ذات الأنظمة التسلطية وحدة اتخاذ القرار، فإن الخصائص والسمات المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي لصانع القرار تمثل محددا داخليا في السياسة الخارجية.

- المحددات المجتمعية: وتتضمن الخصائص الشخصية القومية، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، الرأي العام،

- **المحددات السياسية:**

التي تتمثل في طبيعة النظام السياسي للدولة، فالنظام السياسي الديمقراطي يعكس سياسات خارجية سلمية؛ نظرا لما يتمتع به من تعددية وارتفاع في نسب المشاركة السياسية، أما النظام التسلطي فيعكس سياسات عدوانية توسعية. وترى الدراسة أنه وبالرغم من أن الأنظمة الديمقراطية في الواقع تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على المجالات الحيوية، وتعتمد الحروب لتحقيق ذلك بحجة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، إلا أنها تبقى أفضل من الأنظمة التسلطية؛ بسبب ما تتمتع به من المميزات والخصائص الديمقراطية. بالإضافة إلى الاستقرار السياسية والمحددات العسكرية

2/ المحددات العالمية/الخارجية على السياسة الخارجية:

السمات الداخلية للدول تؤثر على سياساتها الخارجية. إلا أن البيئة العالمية والتي داخلها تعمل الدول، تشكل أيضا فرصا للعمل، وتضع السياق البيئي الذي يحد من بعض خيارات السياسة الخارجية ولكن يسهل أخرى. وتشمل التأثيرات العالمية أو "الخارجية" في السياسة الخارجية جميع الأنشطة التي تحدث خارج حدود دولة ما و تؤثر في خيارات مسؤوليها والشعوب التي تحكمها. عوامل مثل التحالفات العسكرية ومستويات التجارة الدولية في بعض الأحيان تؤثر تأثيرا عميقا في اختيارات صانعي القرار. أبرز هذه المحددات مرتبط بالتوزيع العالمي للقوة والموقف الجيوستراتيجي- يؤثرا عل صنع القرار الدولي.

- **التوزيع العالمي للقوة:**

يمكن توزيع السلطة بطرق كثيرة. فيمكن أن تتركز في يد دولة واحدة، كما كان الحال في عالم البحر المتوسط القديم في أوج الإمبراطورية الرومانية، أو قد تنتشر بين عدة دول منافسة، كما كان الحال عند ولادة نظام الدول في عام 1648 في أعقاب حرب الثلاثين عاما، عندما كان لحفنة من القوى العظمى القدرة على المنافسة على السلطة. استخدام العلماء مصطلح القطبية لوصف توزيع السطلة بين أعضاء النظام العالمي. نظام القطب الواحد يكون هناك مركز قوة واحد مهيمن، نظام القطبين يحتوي عل اثنين من مراكز القوى، والنظام المتعدد الأقطاب فيه ثلاثة أو أكثر من هذه المراكز.

يرتبط نمط التحالفات بين الدول ارتباطا وثيقا مع توزيع السلطة ويشير الاستقطاب إلى الدرجة التي تتجمع الدول حول الأقوياء. على سبيل المثال، نظام الاستقطاب الثنائي المتشدد هو واحد تشكل فيه الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم تحالفات مع واحدة من القوتين المهيمنتين. تمثل هذا النظام بشبكة من التحالفات حول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. اليوم، "طبيعة النظام الدولي ... سوف نضطر إلى إعادة النظر مع ظهور قوى جديدة، القديمة لا تزال تتلاشى، ومحول الانتباه من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي.

يؤثر الاستقطاب واستقطاب التحالف في السياسة الخارجية من خلال التأثير عل نطاق القرار الذي تمتلكه الدول. على عندما تتركز السلطة في يد دولة واحدة في نظام القطب الواحد، فإنه يمكنها بسهولة أكثر اللجوء إلى خيار استخدام القوة العسكرية والتدخل في شؤون الآخرين مما هو الحال في نظام يتسم بتوزيع القوة، حيث منافسيها قد يعيقون عملها. ومع ذلك، عندما تكون التحالفات عبارة عن تكتلات عسكرية ضيقة، فإن الدول الصغيرة الأعضاء في كل تحالف تشعر بأنها مجبرة عل التوافق مع ما يمليه زعيم الحلف. بالمقابل، عندما تتغير التحالفات بشكل فضفاض مع عضوية الدول تنساب بين الأحلاف، يمكن للدول الأصغر حجا اختيار بسهولة أكثر صياغة سياسات خارجية مستقلة عن رغبات الأقوياء. بطبيعة الحال، يمكن أن نفكر في أمثلة أخرى لإظهار كيف أن الخصائص الهيكلية للنظام العالمي تؤثر عل نطاق القرار. ما الذي سوف يظهر هو أن تأثر السياسة الخارجية بالقطبية والاستقطاب يتوقف عل الموقف الجيوستراتيجي لدولة ما.

- **العوامل الجيوسياسية:**

من التأثيرات الأكثر أهمية في السياسة الخارجية على سلوك الدولة تنشأ بسبب موقعها بالنسبة إلى الدول الأخرى في النظام الدولي، والمزايا التي تحملها الجيوستراتيجية. وجود حدود طبيعية، على سبيل المثال، قد توجه خيارات صانعو السياسات بشكل حقيقي أنظر إلى الولايات المتحدة، التي كانت آمنة معظم الفترات المبكر في تاريخها لأن المحيطات الشاسعة فصلتها عن التهديدات المحتملة من أوروبا وآسيا. ميزة وجود المحيطات والحواجز التي تحول دون التدخل الأجنبي، بالإضافة إلى عدم وجود جيران أقوياء عسكريا، سمح للولايات المتحدة أن تتطور إلى عملاق صناعي وأن تمارس بأمان سياسة خارجية انعزالية لأكثر من 150عاما. أنظر أيضا سويسرا الجبلية، والتي تضاريسها تجعل الدفاع عنها سهلا، مما يجعل الحياد خيارا حيويا للسياسة الخارجية.

كذلك، الحفاظ عل الاستقلال عن السياسة القارية كان ولا يزال موضوع دائم في السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى، كدولة جزيرة منفصلة جغرافيا عن أوروبا خدمها لفترة طويلة كمنطقة عازلة تبعدها عن التورط في نزاعات القوى الكبرى في القارة. والحفاظ على هذه الدرع الواقية لفترة طويلة كان أولوية بالنسبة لبريطانيا، وأنه يساعد على تفسير لماذا كانت لندن مترددة جدا في السنوات العشرين الماضية عل قبول الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي. إلا أن معظم البلدان ليست معزولة، فلديهم العديد من الدول عل حدودهم، مما يحرمهم من خيار عدم المشاركة في الشؤون العالمية. ألمانيا، التي تقع في المركز الجغرافي لأوروبا، وجدت تاريخيا أن نظامها السياسي الداخلي وتفضيلات سياستها الخارجية تتشكل بوضعها الجيوستر اتيجي. على سبيل المثال، في القرن العشرين، كافحت ألمانيا من خلال ما لا يقل عن ستة تغييرات جذرية كبرى في مؤسساتها الحاكمة، كل منها اتبع سياسات خارجية مختلفة جدا: امبراطورية القيصر فيلهلم الثاني. وجمهورية فايمار. دكتاتورية أدولف هتلر؛ وخلفاؤه الإثنين بعد الحرب العالمية الثانية، جهوريه ألمانيا الاتحادية الرأسمالية في ألمانيا الغربية. جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشيوعية في ألمانيا الشرقية. وأخيرا ألمانيا الموحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وهي الآن ملتزمة بديمقراطية ليبرالية وبالاندماج الكامل في **الاتحاد الأوروبي. انشغلت كل من هذه الحكومات في علاقاتها مع جيرانها ولكن ردت على الفرص والتحديات التي يطرحها موقع ألمانيا في وسط القارة الأوروبية بالسعي لأهداف مختلفة جدا في السياسة الخارجية. ولكن، لم يكن في أي حال من الأحوال، الانسحاب الانعزالي وعدم التدخل في الشؤون القارية خيارا جيواستراتيجيا عمليا.**